



Distr.
GENERAL

A/CN.9/256
8 May 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون
التجاري الدولي
الدورة السابعة عشرة
نيويورك ، ٢٥ حزيران/يونيه -
١١ تموز/يوليه ١٩٨٤

التدريب والمساعدة

تقرير الأمين العام

- ١ - قررت اللجنة ، في دورتها السادسة عشرة (١) ، أنه يستحب الاستمرار في رعاية الندوات والحلقات الدراسية بشأن القانون التجاري الدولي ، بالتعاون مع المنظمات الأخرى . كذلك أكدت أهمية الندوات والحلقات الدراسية الإقليمية من أجل تعزيز عمل اللجنة وتوعية المشاركين ، ولا سيما من البلدان النامية ، بشأن المشاكل القانونية الجارية للتجارة الدولية . ووافقت اللجنة على النهج الذي اتبعته الأمانة في تنظيم الندوات والحلقات الدراسية .
- ٢ - وأعدت الجمعية العامة ، في قرارها رقم ١٣٤/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بشأن التقرير المتعلق بأعمال اللجنة في دورتها السادسة عشرة ، تأكيد أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي ، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية . كما أكدت من جديد استهواب قيام اللجنة برعاية الندوات والحلقات الدراسية ، ولا سيما تلك التي تنظم على أساس إقليمي ، من أجل تعزيز التدريب والمساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي . كذلك أعربت الجمعية العامة عن تقديرها للحكومات

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها السادسة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/38/17) الفقرة ١٣٠ .

والمؤسسات فيما يتعلق بالاعداد للندوات والحلقات الدراسية ، ودعت الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات والمؤسسات والأفراد الى مساعدة الأمانة في تمويل وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية . وفيما يلي بيان بالأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة اللجنة في هذا الميدان منذ دورتها السادسة عشرة (٢) .

٣ - تعاونت أمانة اللجنة للمرة الثانية مع منظمة الدول الأمريكية فسي حلقتها الدراسية السنوية للقانون الدولي (ريودي جانيرو ، البرازيل ، ١٨ - ١٩ آب / أغسطس ١٩٨٣) . واشتملت المواضيع التي نوقشت في هذه الحلقة الدراسية ، في جملة أمور ، على أنشطة اللجنة ، واتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع ، ١٩٧٨ (المشار إليها فيما يلي بقواعد هامبورغ) ، ومشروع الدليل القانوني بشأن صياغة عقود دولية لتشديد المشاريع الصناعية . وقد حضر الحلقة الدراسية محامون من عدة بلدان من أمريكا اللاتينية .

٤ - ونظمت الغرفة التجارية الدولية وغرفة الصناعة في ساحل العاج مؤتمرا دوليا بشأن تقنيات التجارة الدولية (ابيدجان ، ساحل العاج ، ٢١ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) ، بالتعاون مع أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا . واشتملت المواضيع التي نظر فيها ، في جملة أمور ، على عمل اللجنة وتوحيد القانون التجاري الدولي والتحكيم التجاري الدولي . وحضر المؤتمر محامون ورجال أعمال ومسؤولون حكوميون من بلدان عديدة في افريقيا الغربية .

٥ - ونظمت اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية وأمانة اللجنة ندوة اقليمية بشأن التحكيم (نيودلهي ، الهند ، ١٢ - ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤) ، بضيافة المجلس الهندي للتحكيم . وحضر الندوة مسؤولون حكوميون ومحامون ممارسون من عدة بلدان في المنطقة الآسيوية-الافريقية . وتركزت الندوة على عمل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في ميدان التحكيم التجاري الدولي . كذلك نظرت الندوة في أنشطة المركزين الاقليميين للتحكيم في كوالالمبور والقاهرة ، اللذين أنشئا برعاية اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية ، وفي المشاكل التي تواجهها ممارسة التحكيم في الوقت الحاضر . ويستخدم هذان المركزان التحكيميان الاقليميان قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي باعتبارها قواعد خاصة بهما .

٦ - ويعتزم عقد ندوة اقليمية بشأن أنشطة اللجنة في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٤ في بوغوتا ، كولومبيا . وسيتم تنظيم هذه الندوة بالتعاون مع أمانة اللجنة . وتحظى الندوة بتأييد أمانة منظمة الدول الأمريكية ، وسيدعى الى الاشتراك فيها محامون ورجال أعمال ومسؤولون حكوميون من المنطقة الآندية . وستناقش الندوة ، على نحو خاص ، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا ، ١٩٨٠) (المشار إليها فيما يلي باتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع) . والقانون النموذجي للتحكيم التجاري

الدولي ، وقواعد هامبورغ ، ومشروع الدليل القانوني بشأن صياغة عقود دولية لتشييد المشاريع الصناعية ، وصلة عمل اللجنة ببلدان المنطقة الأندلسية .

٧ - ستقوم وزارة العدل الأسترالية بتنظيم حلقة دراسية اقليمية بشأن القانون التجاري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (كانون ١ ، استراليا ، ٢٢ - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤) ، بالاشتراك مع أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية . كذلك سيشارك في هذه الندوة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص . وقد تعاونت أمانة اللجنة في حشد خبرات هاتين المنظمتين واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية . أما موضوع الحلقة الدراسية فهو توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي وممارساته ، مع اشارة خاصة الى عمل اللجنة ودورها بوصفها الهيئة القانونية الدولية الرئيسية في هذا الميدان . وتستهدف الحلقة الدراسية على نحو خاص الاسهام في برنامج اللجنة في مجال التدريب والمساعدة . وسوف تقدم الحكومة الأسترالية زمالات للمشاركين من المنطقة .

٨ - وعقدت حلقة تدريبية بشأن اتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع في المؤتمر الذي تعقده كل سنتين الرابطة القانونية لآسيا وغربي المحيط الهادئ (مانيل ، الفلبين ، ٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣) . وقدمت أمانة اللجنة اتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع الى الحلقة التدريبية ، وأشارت اهتمام دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالانضمام الى الاتفاقية . واعتمد قرار بحث الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، على نشر المعلومات الملائمة بشأن الاتفاقية بغية ضمان التصديق عليها في غضون أقصر فترة ممكنة .

٩ - وقام مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات بتنظيم حلقة تدريبية (جنيف ، ٢١ - ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣) ، بالتعاون مع أمانة اللجنة والغرفة التجارية الدولية ، وذلك فيما يتعلق بالجوانب القانونية للتجارة الخارجية وكان الغرض من الحلقة التدريبية اعداد دليل بشأن الجوانب القانونية للتجارة الخارجية لمساعدة الغرف التجارية والوكالات الحكومية المعنية بالترويج التجاري . ويقوم خبراء استشاريون بإعداد الدليل برعاية مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات . وقد حضر هذه الحلقة محامون ومسؤولون يمثلون الغرف التجارية والوكالات المعنية بالترويج التجاري في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

١٠ - ودعت أمانة اللجنة الى ندوة نظمتها رابطة المحامين الأمريكيين (أتلنتا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١ - ٢ آب/أغسطس ١٩٨٣) بشأن اتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع . ونظرت الندوة في جدوى هذه الاتفاقية كأداة لتنسيق القانون الدولي المتعلق بالبيع . وكان الاستنتاج العام الذي خلصت اليه الندوة ، ان هذه الاتفاقية تشكل تسوية مقبولة بين النهج المختلفة التي تتبعها القوانين الوطنية ازاء عقود البيع الدولية . كذلك قام معهد باركر للقانون الأجنبي والمقارن ، التابع لجامعة كولومبيا بنيويورك ، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن اتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع (نيويورك ٢١ - ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣) ونظر هذا المؤتمر في الحلول التي اعتمدها الاتفاقية لمشاكل

رئيسية معينة في عقود البيع الدولية ، بالمقارنة مع الطول المعتمدة في مختلف الأنظمة الوطنية . ودعت أمانة اللجنة الى المؤتمر وشرحت النهج المعتمدة في اتفاقية فيينا لهذه المشاكل . كذلك قامت وزارة العدل في كندا بتنظيم حلقة دراسية بشأن القانون التجاري الدولي (أوتاوا ، كندا ، ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣) دعيت اليه أمانة اللجنة ، وشرحت فيه الأمانة المنجزات الأخيرة للجنة ، كما ناقشت مع المشتركين في الحلقة الدراسية برنامج العمل الجاري للجنة . وقد تجلّى الاهتمام بأنشطة اللجنة في اشترك جميع مقاطعات كندا اشتركا فعالا .

١١ - ودعت أمانة اللجنة الى الاشتراك في مؤتمر خبراء دولي (بييليفلد ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ٢٠ - ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣) للنظر في موضوع تكييف العقود التجارية الدولية واعادة التفاوض بشأنها. وقدمت الأمانة عرضا لقواعد التوفيق الخاصة باللجنة وناقش المؤتمر هذه القواعد في سياق تكييف العقود واعادة التفاوض بشأنها. كذلك اشتركت أمانة اللجنة في ندوة بشأن التحكيم الدولي (لندن ، ٥ - ٦ تموز/يوليه ١٩٨٣) نظمتها معهد المحكمين المحلفين . وناقشت الندوة باستفاضة مشروع القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي أعدته اللجنة . وشرحت الأمانة الملامح الرئيسية لهذا القانون النموذجي ، وبوجه خاص فيما يتعلق بقواعد القانون العام بشأن التحكيم .

١٢ - واشتركت أمانة اللجنة في مؤتمر لعلماء متخصصين في القانون الدولي الخاص والقانون التجاري الدولي (لديفسبورغ ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ٢٥ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣) ، وقدمت الأمانة عرضا شرحت فيه بعض الملامح الهامة لقواعد هامبورغ ، وكذلك عمل اللجنة بشأن وحدة حساب عالمية لأغراض الاتفاقيات الدولية .

١٣ - وبالإضافة الى ما ورد في الفقرات السالفة الذكر ، حضرت أمانة اللجنة اجتماعات عديدة لمحامين ومسؤولين حكوميين بغية الترويج لعمل اللجنة . وتنوي الأمانة الاستمرار في اتصالها بالمنظمات والحكومات سعيا الى التعاون معها في تنظيم الندوات والحلقات الدراسية .

١٤ - وفي العام الماضي ، تلقى ثلاثة متمرنين تدريبا لدى أمانة اللجنة ، واشتركوا في مشاريع اللجنة الجاري تنفيذها .
